مجلة إشكالات في اللغة والأدب | مجلد: 11 عدد: 3 السنة: 2022
ص: 349 - 362 | E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

# الأخطاء اللغوية بين القول باستحالة إزالتها والمبالغة في تقويمها

# Linguistic errors between saying it is impossible to romove them and overestimate them

محفوظ ذهبي *
**mahfoudh dehbi**
مخبر الدراسة المعجمية والمصطلحية
جامعة يحي فارس المدية
mahfoudhdeh@gmil.com

| تاريخ الإرسال: 2020/04/19 | تاريخ القبول: 2020/08/24 | تاريخ النشر: 2022/09/02 |
|---|---|---|

## ملخص البحث

الأخطاء اللغوية ظاهرة حاول التصدي لها عديد الباحثين بغية إزالتها إلاّ أنّ الأمر لم يكن يسيرا، ومن هنا جاء الطرح القائل باستحالة إزالة الأخطاء وتقويمها، وذلك لأنّ اللغة تتطور ولا تثبت على حال واحدة، غير أنّ أصحاب ذلك الطرح فاتهم أنّ اللغة تتطور في جانبها الدلالي لا في نظامها وإذا حدث عكس ذلك استحالت لغة أخرى. وفي مقابل هذا الطرح الذي سوغ للخطأ اللغوي وأكسبه مشروعية الوُجود والثبات وُجد طرح آخر جاء به النحاة المتأخرون الذين بالغوا في التخطئة واعتمدوا المنطق في ذلك متجاهلين مذهب العرب في كلامهم.

**الكلمات المفتاحية:** الأخطاء اللغوية، النحاة العرب، المنطق، تقويم الأخطاء.

**Abstract** :

Many researchers tried to address the phenomenon of language errors and did not succeed in that therefore ; some researchers said that romoving errors is impossible because language evolves, and did not understand that language evolves in its semantic aspect and not in its system. On the other hand, some Arab grammarians relied on logic to judage error rather than the way the Arabs spoke in the past.

**Keywords**: Language errors , Arab grammarians, logic, correcting errors

* محفوظ ذهبي. mahfoudhdeh@gmail.com

**مقدمة**

قد يخرق المتكلم نظام اللغة في استعماله لها أثناء التعبير عن أغراضه، يسمى ذلك الخرق بالخطأ الذي يكون سببا في قلب المعنى وعدم وضوح الفكرة. ومن هنا هدف تعليم اللغة العربية إلى تمكين المتعلّم من التعبير الشفهي والكتابي تعبيرا سليما، ولن يتأتى له ذلك إلاّ إذا تحكم في قواعد اللغة (النحوية، الصرفية، الإملائية ...)، حيث تُعينه هذه القواعد على معرفة الضوابط الأساسية للغة العربية، ومن ثم التمكن من استعمال دون مسٍّ بالنظام اللغوي.

ومن أجل تحقيق تلك الغاية ظهرت مؤلفات عديدة هدفت إلى تقويم ألسنة الناطقين وعصم أسلوبهم من الخطأ، غير أنّها عجزت عن بلوغ غايتها. فهل الخطأ هو ظاهرة ثابتة يستحيل التصدي لها وإزالتها؟ وقبل ذلك ما المذهب الذي على أساسه نحكم على الكلام بالخطأ والصوب؟

إنّ الإجابة عن هذين التساؤلين هي ما سنحاول الوقوف عنده وعرضه من خلال هذه الورقة البحثية.

## 1. مفهوم الخطأ واللحن

يُعرّف اللحن لغة بأنّه «ترك الصواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك»1، هو ما ذهب إليه أصحاب المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة بقولهم: «لحن في كلامه لحنا: أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب في النحو. فهو لاحنٌ ولحّانٌ»2.

وقد عرّف الخليل بن أحمد الفراهيدي الخطأ بقوله بأنّه «خطئ الرجل خطئًا فهو خاطئٌ. والخطيئة أرض يُخطئُها المطَرُ ويُصيب غيرها، وأخطأ إذا لم يُصِبِ الصّواب ... والخطأُ: ما لم يُتَعَمَّدُ ولكن يُخْطَأُ خَطَأ وخطَأَتُه تَخْطِئَةً»3.

هذه التعاريف اللغوية تكشف أنّ اللحن هو الإتيان بالكلام على وجه مخالف لقواعد اللغة، والخطأ هو إذا لم تصب الصواب ولكن قد تصيب غيره. ويضاف إلى ذلك أنّ اللّحن خاص بالكلام، أما الخطأ فهو يخص الكلام والأفعال.

أما اصطلاحا فـ «يشير الخطأ اللغوي إلى مُخالفة ملحوظة للقواعد التي يستخدمها الناس في لغتهم الأم»4، وهو ما ذهب إليه صالح بلعيد بقوله: «الخطأ عامة هو الانحراف عمّا هو مقبول في اللغة حسب المقاييس التي يتّبعها الناطقون»5.

وقد عُرِّف الخطأ أيضا بأنّه «صرف الكلام عن حالته السوية، وقد يكون ذلك الصرف بتغيير شكل الحروف أو تغيير هيئته، أو بتغيير مخرجه أو صفته»6.

ويتضح لنا من خلال التعاريف السابقة أنّها تُجمع على أنّ الخطأ هو الخروج والعدول عن ضوابط اللغة الصرفية و النحوية والإملائية.

## 2. اللحن الخفي واللحن الجلي

لطالما اجتهد بعض الباحثين في التنبيه للأخطاء في محاولة منهم لإزالتها إلاّ أنّهم لم يوفقوا في ذلك، «فقد يُخطئ اللغوي هو نفسه في تصحيح ما يظنّه خطأً، وذلك لأنّه إما أن يجهل ورود اللفظ أو الصيغة التي يرفضها في كلام العرب (بنسبة مئوية معقولة) وإما أن يكون متعصبا لمذهب نحوي معيّن. وهناك حالة ثالثة وهو عدم إدراكه لمرجحات صحته. وهذا قد بيّنه ابن جني في الخصائص. ومن أمثلة ما نفاه بعض اللغويين من أن يكون عربيا وهو مع ذلك صحيح "استأصل الله عرقاتَهم" بالفتح وهي لغة للعرب. (جمع حاجة على حوائج. (الأزهري تهذيب اللغة) وتأنيث زوج. (لسان العرب). وجرَع الشراب بفتح الراء. ابن قتيبة، (أدب الكاتب 325) وعازب بجنب عزب (لسان العرب). وغير ذلك كثير جدا»7. وتُسمى مثل هذه الأخطاء بالأخطاء الخفية (اللّحن الخفي)، وهي ناجمة عن جهل المتكلم بسنن العرب في كلامها.

وفي مقابل الخطأ الخفي نجد الخطأ الذي «ليس له وجه على الإطلاق وهو الخطأ الجلي الذي لا يجيزه قياس ولم يأت به سماع وذلك كنزعة المحدثين في فتح الفاء من بعض ما جاء على فِعال مثل: كِيان و خِيار، وكاستعمالهم طالما بمعنى مادام. وغير ذلك». وهذا النوع من الأخطاء «أشدّ ضررا على اللغة، ويحدث على مستويات متعددة»8، وينجم عن ضعف ملكة المتكلم مما يؤدي به إلى الانحراف عن ضوابط اللغة التي ينطق بها.

## 3. أسباب شيوع الأخطاء

أدت أسباب عديدة إلى شيوع الأخطاء وفشوها على ألسنة الناطقين، ومن بين هذه الأسباب لغة الصحافة، إذ تجري أخطاء كثيرة «على ألسنة بعض المذيعين ولا يخفى ما لهذه الفئة

من التأثير الواسع في كيفية استعمال الجمهور للغة»9، «لأنّها تلقي على النّاس وتقوم على نشر الخطأ على أوسع نطاق، فمثلا تساهلت لغة الصحافة في بعض القواعد، باعتمادها البساطة والإيجاز، حتى شاع فيها الخطأ واستفحل أمام ما تدره تلك الوسائل، لدرجة أنّك تستمع أحيانا إلى ما يقلق البال»10.

وإلى جانب السبب السابق هناك أسباب أخرى منها «الجهل بالقواعد ونقص التداريب والتطبيقات»11، فعادة ما يجهل المتكلم قواعد اللغة مما يجعله يقع في هفوات لغوية لا يمكن لها التفطن لها لعدم درايته بنظام اللغة. وفي مقابل ذلك قد يكون المتكلم عالما بقواعد اللغة غير أنّه يفشل إذا ما أراد تحقيق هذه القواعد في واقع الخطاب، وذلك لقلة الممارسة والتدريب على استعمال اللغة. فالملكة اللغوية «لا يمكن أن تكتسب باستظهار القواعد النحوية والبلاغية والاكتفاء بحفظ النصوص لأنّها هي قبل كل شيء مهارة وقدرة على إجراء القواعد النحوية والبلاغية وقدرة على التصرف في الكلام بكيفية غير شعورية. وهذه القدرة تكتسب كجميع المهارات بالممارسة الممتدة المنتظمة في جو ملائم لها»12. ويتضح لنا من خلال هذا القول دور الممارسة والتدريب في اكتساب الملكة اللغوية، حيث يصبح قادرا على تطبيق وإجراء القواعد في واقع الخطاب بكيفية لاشعورية كما كان حال العرب السليقيين أيام الجاهلية.

### 4. الخطأ اللغوي طبيعة ثابتة أم ظاهرة تستوجب التقويم؟

انتشار الأخطاء اللغوية وشيوعها على ألسنة الناطقين ظاهرة «تصدى لها أكثر من واحد على ممر العصور، وقد توالت جيلا بعد جيل التنبيهات على الأخطاء الشائعة، إما على شكل مؤلفات قائمة برأسها وإما في ثنايا الدراسات اللغوية والنحوية»13، فقد «ظهرت مصنفات عديدة منذ القرن الأول للهجرة، وهي مصنفات لحن العوام ولحن الخواص، وقد تناولت بعضها تصحيح الكلم والأساليب»14، ثم توالت بعد ذلك المؤلفات التي هدفت إلى تقويم ألسنة الناطقين.

غير «أنّ أكثر هذه المحاولات لم يكتب لها النّجاح. فهل هذا دليل على استحالة التدخل في استعمال الناس للغة، وبالتالي استحالة التقويم وإزالة الأخطاء؟»15، وضمن هذا السياق يصرح الحاج صالح قائلا: «إنّ علماء اللسان الغربيين من أصحاب المذهب البنوي (السكوني) ومن تابعهم في ذلك من العرب قد أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب، بل هم الذين

أثاروه واعترضوا على كل من يحاول التقويم، ويدعو إلى ما يسميه هؤلاء بصفاء اللغة Purism ودليلهم في ذلك –وهو دليل قوي إلاّ أنّه غير كاف كما سنراه – ما يثبته التاريخ من استحالة بقاء الأوضاع على حال واحدة في هذه الدنيا، مَثَل اللغة عندهم كمثل الكائنات الحيّة والسلالات الحيوانية والنباتية التي لابدّ لها من أن تتحوّل أشكالها على ممرّ الزمان (ومن البيّن أنّهم تأثروا في ذلك بنظرية داروين المشهورة كما تأثر اللغويون التاريخيون قبلهم). وعلى هذا فمن العبث أن يحاول الإنسان إبقاء اللغات على حالها المتعارف عليه في وقت من الأوقات، إذ التغيير سنّة كونية ليس في مقدور أحد من الأفراد أن يؤثر فيه، فيوقفه عن مسيرته أو يميله عن الغاية التي يرمي إليها»16. فثبات اللغة واستقرارها من منظور البنويين مستحيل، فالتطور ظاهرة تمس جميع موجودات هذا العالم.

إنّ القول بحتمية تحوّل اللغات، هو قول في الخطورة بمكان فـ «الذي يعنيه اللغويون في وقتنا الحاضر من لفظة التطور: هو التغيّر من طور إلى آخر لا الترقي والتقدم كما يعتقد بعض معاصرينا. وعلى هذا فإنّ التغيّر الذي يمس جوهر اللغة وهو الوضع الذي تواضع عليه أصحابها يسبّب استحالة هذه اللغة إلى لغة أخرى مثل ما حصل للاتينية عندما أصابها التحوّل في صميم نظامها فصارت شيئا فشيئا لغة أخرى في بلاد الغال كالفرنسية والبروفانسال ولغة أخرى غيرها في أسبانيا كالكاستيانو وغيرها. فهل نريد أن "تتطور" العربية (باطراد الخطأ فيها) فتصير لغات أخرى مختلفة تماما غير هذه التي توحدنا وتربطنا على الرغم من الاختلافات التي تتمايز بها الشعوب العربية؟»17. فالتطور والتغيّر إذا مسّ نظام اللغة هو تحول من لغة إلى أخرى، فلكل لغة نظامها الخاص الذي تزول بزواله.

يواصل الحاج صالح حديثه عمّا قاله البنويون الوصفيون، وصرح بأنّه غير مقتنع بما ادعوه إذ يقول: «فلئن كنّا نسلم بوجود سنّة كونية تقتضي التحول المستمر لجميع الأشياء في هذه الدار فإننا قد شاهدنا أيضا وشاهد جميع العلماء أنّ تحوّل الأشياء عبر الزمان –أحياء كانت أم أوضاعا اجتماعية– قد يتوقف (من بعض جوانبه) إذا توفرت بعض الشروط. وقد تحدث موانع قوية تصدّه وتميله عن وجهه فيبقى الشيء على ما كان عليه في جوهره الأول. وأكبر شاهد على ذلك هو العربية الفصحى نفسها، فلولا القرآن ولولا العلوم اللسانية العربية المنبثقة من القرآن لاضمحلت تماما ولم يبق لها كلغة كيانها ومميزاتها وحظّها من الاستعمال أي أثر يذكر»18. وبهذا يتضح بأنّ

الحاج صالح لا يُنكر فكرة تطور الأشياء وتحولها بمرور الزمن لكنه يؤمن أنّه قد تطرأ موانع تفرض ثبات الأشياء في جوهرها.

فالقرآن والعلوم اللسانية العربية عاملان ساهما في بقاء اللغة العربية، غير أنّه قد يقول قائل: أنّ العربية الفصحى قد «أصيبت بالتغيير لا من حيث تقلص استعمالها وحلول اللهجات العامية محلّها في الحياة اليومية، بل حتي في ذوات عناصرها ونظامها الصوتي (كالنطق بالجيم والضاد والطاء وغيرها) ونظامها الإفرادي (بتحول معاني الكلم) وغير ذلك، فإنّنا لا يسعنا أن ننكر أنّ نظامها النحوي والصرفي هو في جوهره نفس النظام الذي عرفته لغة القرآن. وقد أجمع اللسانيون في زماننا بأنّ اللغات تتمايز كلغات بعضها عن بعض وتعرف كياناتها بنظامها النحوي الصرفي أكثر مما تعرف بمعاني ألفاظها»19. فالنظام التركيبي للغة العربية لم يتغير، والفصحى المستعملة اليوم لم تخرج عن الأنماط التركيبة للغة التي تداولها العرب في العصر الجاهلي، وكذلك هو حال النظام التصريفي الذي بقي ثابتا، فاسم الفاعل –مثلا– مازال يصاغ من الثلاثي على وزن فاعل منذ أن وجدت اللغة العربية.

هذا وقد وُجد من الباحثين العرب من ردد صدى البنويين وفاته أنّه من الطبيعي أن تتطور اللغة، فهي «لم تكن يوما ملكا لجماعة أو لعصر، وإنّما هي ملك الأمة العربية على اختلاف أفرادها وتنوّع ثقافاتهم. كما فاته أنّها قد استجابت للحياة المتجددة، وعبّرت عن الحضارة الإسلامية خير تعبير، ولم يوقفها علم مبتدع أو مصطلح دقيق»20. وبهذا فالتطور الدلالي للغة هو ظاهرة طبيعية تمس جميع اللغات.

التطور إذن لم يمس نظام اللغة وجوهرها وإنّما مسّ جانبها الدلالي (المعاني)، إذ إنّها «تطورت عبر مراحل عديدة، وأخذت عدّة مستويات تعبيرية، واستعملت معاني ودلالات صريحة تارة ومتضمنة تارة أخرى. وأمّا الصريحة فهي التي تلقّب بالمواضعة الحقيقة؛ والتي هي استعمال اللفظة في وضعها الأول، بحيث لا يتبادر إلى الذهن غير ذلك حيثما تُطلق، كتوظيف كلمة (الكتاب) للدلالة على الشيء المعروف الذي يُقرأ فيه، وهي حقيقة عرفية اصطلاحية. وبين الكتاب في قولنا (علي كتاب مفتوح) وهو العدول عن العرف إلى معنى مجازي يمليه السياق»21. والمتصفح لكتب علم الدلالة يجد شواهد كثيرة عن ذلك النوع من العدول، إذ أفاض الباحثون في عرضهم لمفردات تطورت عبر الزمن ومن ذلك لفظة "السيارة".

وهذا النوع من العدول وفي الحقيقة لا يمس بنظام اللغة، وفي مقابل ذلك «يعطي للغة طاقة أخرى تعمل على تطويرها من داخلها على مرّ الأزمان والمراحل، ولا تعتبر أخطاءً لأنّها انتقلت من معنى عرفي إلى معنى آخر أملاه السياق22. فمن الطبيعي أن تحتاج اللغة «إلى قليل من التهذيب لمسايرة الوقت والسياق الذي تعاصره. وعلى معاجمنا –خاصة قل ولا تقل– أن تعلم أنّ اللغة لها حدود ولها حرية لأنّها كائن متطور فأنّى لهم أن يقيّدوها ضمن قل هذا ولا تقل هذا. فالأحرى بها أن تجد التخريجات العلمية لإضافة الرصيد الجديد إلى القديم، وأن تكون المعاجم محاكية للفصيح الحديث»23.

هذا وقد ادعى البنويون الوصفيون أيضا: «أنّ الخطأ في اللغة اليوم قد يصبح صوابا في المستقبل وصواب الأمس قد يصير خطأ اليوم [وهنا يتساءل الحاج صالح قائلا] وإذا فما الفائدة من التصويب والتخطئة إذا كان الخطأ أمرا محتوما؟ فقولنا في ذلك هو: فلئن يحدث بالفعل التحوّل فيصير على ممرّ الزمان الخطأ صوابا و بالعكس، فإنّ هذا يقتضي أن تكون اللغة التي آلت فيها الأخطاء الكثيرة إلى عبارات صحيحة قد صارت لغة أخرى»24.

فالأخطاء إذا حلّت محل الصواب في لغة ما سيزول نظامها ونكون أمام لغة جديدة، فـ «اللغة نظام من الأدلة يتواضع عليها، ففيها الصواب الذي يجري استعمال الوضع على ما تعارف أصحاب هذا الوضع وما اشتهر بينهم. وفيها الخطأ الذي هو ما خرج عن هذه الأساليب خروجا واضحا بأن يخالف صاحبه جميع القوم، وهذا ينطبق على جميع الأوضاع الاجتماعية، وما اللغة إلا أحد هذه الأوضاع. ولذا كان واضحا أن كل خروج يمس الأصول ينبغي تصحيحه»25، فأي خروج عن نظام اللغة (في مقابل الاستعمال) هو خرق لقواعدها وضوابطها، وهو خطأ يستوجب تصحيحه والتنبيه إليه.

### 5. المنطق كمنطلق للتخطئة

طرح الحاج صالح تساؤلا حول المعيار الذي على أساسه نحكم بالخطأ على العبارات إذ يقول: «يجب الآن أن نتساءل عن هذا الذي يُسميه الناس خطأ ولحنا ما هو؟ وبالنسبة إلى أي مذهب في الكلام وأي أصل يقال إنّه لحن، وعلى أي أساس يحكم على هذه العبارة بأنّها خطأ؟ هذه الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا هي جدّ ضرورية إذ كثرت في زماننا هذا –وفيما قبل اليوم أيضا– التخطيئات المشبوهة كتلك التي تعتمد على المنطق أو كتلك التي أثارها المتأخرون من

النحاة الذين لم يشافهوا فصحاء العرب ولم يأخذوا منهم علمهم مُباشرة. ثم إنّ هناك نزعة أخرى هي مقابلة تماما لهذه التي تمنع الناطقين من استعمال ما أجازه العرب وهي نزعة لفئة من الناس التابعة (دون فهم) للبنويين من علماء اللسان الغربيين»26. فالكثير من النحاة المتأخرين بالغوا في التخطئة لا لشيء إلا لأنّ المنطق يفرض أن يكون الكلام على نحو معين، وبذلك «قد منعوا الكثير من العبارات، وذلك مثل ما قاله ابن هشام من امتناع دخول "قد" على فعل منفي ولم يوفق في ذلك لا من حيث السماع ولا من حيث القياس. أما السماع فقد ورد في الشعر. أما القياس فقد توهّم ابن هشام أنّ "قد" التي تدخل على المضارع هي تلك التي تدخل على الماضي وليس مثلها إذ الأولى هي بمعنى "ربما". أمّا الثانية فلا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل الماضي لأنّها من لوازمه وهي بمنزلة أدوات النفي وتقابلها "لما" الجازمة. (ولهذا لا يجوز الفصل بين لما والفعل المجزوم) »27.

فواضح أنّ اعتماد المنطق هو تعسف في التخطئة، وإلاّ «لماذا يريد الواحد منا أن نقول "في ضوء كذا" ولا نقول "على ضوء كذا"28. وإذا تعسفنا هذا التعسف كان يجب أن تطرح باسم المنطق المئات من العبارات الفصيحة التي سمعت من فصحاء العرب مثل: أدخلت القلنسوة رأسي. وهذا يدخل فيما يسميه سيبويه بسعة الكلام»29، ومن ذلك أيضا «قولهم: أدخل فوه الحجر ... فهذا جرى على سعة الكلام والجيّد "أدخل فاه الحجر"»30، فعبارة "أدخل فوه الحجر" هي خاطئة استنادا إلى المنطق فالفاعل حلّ محل المفعول به، إلاّ أنّ ذلك التصرف يدخل في ما يسميه سيبويه بسعة الكلام، فـ «اللغة لا يمكن أن تحدها هذه الحدود الضيقة التي رآها بعض النحاة»31. فكل كلام جاء على غير أصله يدخل في سعة الكلام إذا لم يمس بنظام اللغة.

ويضاف إلى ما سبق أنّه وجدت أساليب في التراث العربي «مخالفة للقياس، أو ما يسمى بالعدول عن المتواتر، ولم نسمع عالما من القدامى أنّه صنّفها ضمن الأخطاء. ومع هذا الخروج ووجود ما يسمى بالرفض والإقصاء لمؤسسة الشذوذ والتمرّد ومجاوزة العمل القياسي اللغوي، إلا أنّ همّ اللغويين لم يكن وراء السعي لتصحيح ذلك أو مجابهة الخطأ، ولذلك كانت حرية كثير من اللغويين غير محدودة التأويل اللغوي والاشتقاق الدلالي وما يتعلق بأمور التأويل. ولم ينظر إلى ذلك الخروج على أنّه ترسيخ لقبول الخطأ إلا عند النحاة المتأخرين، وكذا في العصر الحديث حيث نظر بعض النحاة إليه باشمئزاز، وعدّ أمرا يجب محاربته وردّ اللغة إلى صوابها»32. لذا فكان الأجدر

بالنحاة المتأخرين ومن نهج نهجهم من المعاصرين أن يجعلوا البحوث الميدانية سندهم في الأحكام بدل رسم حدود وهمية عمادها المنطق، فهاهم النحاة العرب الأولون –وهم الأولى بالتخطئة والتصويب– حاولوا تفسير خروج بعض الأساليب عن سنن العرب في كلامها –والشواهد في كتاب سيبويه كثيرة– في ما ساهم في رقي البحث اللغوي العربي.

إنّ المعيار الذي يجب نحتكم إليه في الحكم على العبارات بالخطأ «أو بالأحرى المسلك والهداية التي يجب أن يحتذي بها المتكلم إذا قال بأنّه يتكلم بالعربية فهي لا محالة مذاهب العرب في كلامهم لا كل العرب، بل أولئك الذين ارتضيت عربيتهم لبقائهم على سليقتهم وعدم اكتسابهم العربية كلغة ثانية بل حصولهم عليها منذ نشأتهم من محيطهم غير المتأثر بلغات أخرى»33، وهم فصحاء العرب الذين عاشوا زمان الفصاحة اللغوية وشافههم العلماء الأولون الذين «قاموا بالتحريات الميدانية الواسعة النطاق للحصول على أكبر مدوّنة لغوية شهدها تاريخ العلوم اللغوية وتمكنوا من ضبط أنجع الطرق التحليلية لوصف المحتوى اللغوي لهذه المدونة. ثم استنباط القوانين النحوية والصرفية البلاغية منها مع تعليل منطقي عجيب لكل ما شذّ عن هذه القوانين، ثم صياغة رياضية لمجموع هذه الأوصاف والتعليلات مما لا يقل قيمة عمّا هو موجود الآن في ميدان العلوم اللسانية»34. أما الذين عاشوا بعد زمان الفصاحة اللغوية وخلطوا الأعاجم فالعلماء العرب لم يحتجوا بكلامهم لفساد سليقتهم.

### 6. القواميس ليست هي التراث

أما فيما يتعلق الأخطاء التي تمس الجانب الإفرادي لا التركيبي، فقد وُجد من المحدثين «من بالغ أيضا في تشدده و أنكر ما لم يُنكره القدماء لسوء فهمهم إياهم، أو اعتمادهم على ما ورد في القواميس المطبوعة»، في الحكم على فصاحة الألفاظ، غير أنّ القواميس ليس كلّ التراث.

وبهذا فـ «عدم ثبوت الشيء في القواميس التي وصلتنا لا يعني أنّه غير فصيح؛ إذ هناك الآلاف من النصوص تتضمن العشرات من الألفاظ والمئات من الصيغ ممّا لم يأت به قاموس واحد وقد عرفنا ذلك بإحصاء العدد الكبير من الدواوين الشعرية القديمة (من العصر الجاهلي إلى صدر الإسلام)»35، «فالمعاجم ليست كل التراث [و] لا تغني المعاجم إطلاقا عن النظر في النصوص فالاستعمال الحقيقي والحي للغة هي النصوص لا المعاجم ولا يكفي أن ننظر في الشواهد التي نجدها لأنّها قليلة جدا بالنسبة إلى النصوص التي تزخر بالحياة. والمؤسف أنّ أكثر

اللغويين العرب في زماننا يكتفون بالنظر في المعاجم مع وجود الوسائل التي تمكنهم من تصفح النصوص مهما بلغ حجمها»36. لذا فمن الخطأ نفي الفصاحة عن مفردة لا لشيء سوى أنّها لم ترد في المعاجم اللغوية، فهذه الأخيرة ليست هي التراث ولا تمثل كلام العرب تمثيلا شاملا.

ومن المؤسف حقا «أنّ أكثر الباحثين في مسألة الأخطاء الشائعة يفتقرون إلى الدراسات الاستقرائية، بل إنّ بعض دراساتهم لا تخرج عن بيئة معينة، فهي مجرّدة من الاستقراء الوافي لكل البيئات واللهجات والمستعمل الحديث، وجلّها تعتمد المعاجم كعيّنة للتصحيح، ومن هنا انتُقدت هذه الأعمال من كثير من اللغويين الذين رأوا أنّ هذه الأعمال ناقصة»37، كونها لم تكن شاملة وانحصرت في حدود ضيقة، إذ تناسى أصحابها «أنّ ما سكت عنه القاموس قد يكون موجودا في النصوص التي وصلتنا مما يعتمد عليه في الاستشهاد (كمؤلفات الشافعي)» 38، وتترتب عن ذلك عدم موضوعية ودقة النتائج المتوصل إليها.

وتبعا لما سبق، يتعين على أولئك المخَطِّئين «التحكم أولا في آليات اللغة بشكل جيد قبل إصدار حكم بالخطأ على أسلوب ما، مع مراعاة ما وظّفته اللّهجات العربية كافة، ومراعاة ما هو مستعمل في العرف الحالي. فالتشدد يكون على الأخطاء الكبيرة المخلّة بالنسق العام الذي يغيّر في عملية التواصل اللغوي. ولذا ينبغي أن ندرك أنّ الكلام يجري على المطرد، ولكنّه يخرج أحيانا من المطّرد إلى الشاذ والمهمل، وإلى حالات أخرى عفوية. ومن هنا ينبغي النظر في الكتب القديمة دون إهمال الكتب الحديثة والإبداعات العصرية، وتلك الأساليب العصرية التي تُتداول في الإعلام، ولدى مجمعي القاهرة بالخصوص»39. لذا فالتخطئة لا تتطلب الإرتجالية في الأحكام إنّما دراية واسعة بسنن العرب في كلامها، وتصفحٌ لما وصلنا من نصوص وقواميس.

هذا وإذا قدمنا افتراضا مفاده «عدم ثبوت الصيغة في كل ما وصلنا من القواميس والنصوص فإنّنا نستطيع أيضا أن نقيس حتى ولو جاء ما يقوم مقامه إلاّ إذا نبه اللغويون الأولون ... على اقتصار العرب على صيغة أخرى غير تلك التي يقتضيها القياس. وحينئذ يوقف عند هذا الحدّ لوجود نصّ صريح في ذلك وثبوته عن أولئك الذين شافهوا فصحاء العرب وَرَوَوا عنهم بطريقة مباشرة (وذلك مثل إجماعهم على عدم وجود "مبقل" وقيام "باقل" مقامه)»40. وبهذا يتضح أنّ المفردة إذا جرت على السنن التي يفرضها القياس فهي فصيحة، فنقول غلط يغلط قياسا على كتب يكتب وهكذا، إلا تعارضت المفردة الجديدة مع نص ينفي استعمال تلك الكلمة في

كلام العرب. ف «ما لم يسمع لفظ على خلاف القياس فإنّ كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم. فالسكوت عن شيء ليس دليلا على عدم وجوده أو استحالة وضعه قياسا على ما ورد»41.

هذا ولطالما ردد الباحثون عبارة «"الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور". وهذا الاحتجاج هو من قبيل المغالطة ... [ف] الاستعمال الذي يُستشهد به هو الذي يكون أصحابه قد اكتسبوا ملكتهم فيه منذ أن ولدوا إذ كان المقصود هو الوضع اللغوي الواحد لا الوضعين المتداخلين كما هو الحال عند المزدوجين. وهذا ينطبق على جميع الألسنة وحتى على اللهجات العامية العربية فالفصيح فيها هو الذي استوفى هذه الشروط و لا يكون حجّة في هذه اللهجة أو أية لغة أخرى إذا لم يكتسبها عفوا في بيئة تكون هي نفسها قد اكتسبها عفوا وبدون تعليم أو تلقين»42. وبهذا يتبيّن وجه المغالطة في عبارة: الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور، حيث إنّها مسوغٌ لجعل الخطأ الذي يصدر عن غير السلقيين من متكلمي هذا العصر صوابا، و فوق ذلك اتخاذ كلام غير السليقي مرجعا في الاستشهاد، في حين أنّ المذهب الوحيد في الاحتجاج هو كلام العرب السليقيين الذين عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية العفوية.

والحاصل من معادلة مبالغة بعض النحاة المتأخرين في التخطئة و تشدد بعض المعاصرين في رسم حدود العربية الفصحى، هو أنّ العربية الفصحى قد «أخرجت من[ها] ... الكثير من اللّغات أي الوجوه في الأداء الإقليمي الفصيح الصحيح [وذلك] بسبب [جهلهم] ... بالثروة اللغوية التي تلقاها العلماء الأولون من أفواه العرب زمان الفصاحة العفوية لوجودهم إياها أحيانا كثيرة في اللهجات العامية الحديثة. وهذا أيضا ممّا أدى بالعربية إلى أن تنزوي في زاوية الخطاب الأدبي ولا تخرج إلى ميدان الحياة والمشافهة اليومية»43. أمّا التسويغ للخطأ الحقيقي بحجج واهية فهو مرفوض.

**الخلاصة**

وخلاصة الكلام أنّ اللغة هي وضع واستعمال، والأصل في وضع اللغة أن يبقى ثابتا لتحافظ اللغة على هويتها التي تميزها عن اللغات أخرى، أما الاستعمال فالأصل فيه أن يتطور وأن تنتقل الألفاظ من دلالة إلى أخرى وتُستحدث ألفاظ وتعابير جديدة لتواكب اللغة مستجدات الحياة، وعلى هذا الأساس فالقول باستحالة إزالة الأخطاء وتقويمها هو مسوغ لتثبت

الخطأ وتوطينه أولا، ودعوة لتغيير هوية اللغة وخرق نظامها وزعزعت نسقها ثانيا. لذا لا بد من الاجتهاد والعمل على تقويم الأخطاء وإزالتها بالاعتماد على ما جاء به العلم الحديث من نظريات ومناهج من شأنها أن تحدّ من ظاهرة الأخطاء اللغوية التي تُخالف مذهب العرب في كلامهم لا المنطق.

**هوامش:**

1- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي (بيروت، لبنان)، ط3،1999، مادة (ل ح ن).

2- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، طبعة إدارة أحياء التراث الإسلامي( قطر) ، مادة (ل ح ن)،

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية(بيروت ، لبنان)، ط1، 1425هـ/2003م، ج1، ص 418.

4- محمد أبو الرابط، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، دار وائل ( عمان)، ط1 ، 2005، ص 30.

5- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة (الجزائر )، ط 6، 2011، ص 132.

6- محمد عبد الله بن التمين، اللحن اللغوي وأثاره في الفقه واللغة، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري (دبي )، ط2، 2012، ص 34.

7- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة للفنون المطبعية ( الجزائر) ، 2007، ج1، ص164.

8- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 132.

9- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص. 165.

10- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص133.

11- نفس المرجع، ص 132.

12- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 167 – 168.

13- نفس المرجع، ص 66.

14- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 138.

15- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 66.

16- نفس المرجع، ص66.

17- نفس المرجع، ص 165.

18- نفس المرجع، ص 66.

19- نفس المرجع، ص 66 – 67.
20- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 140.
21- نفس المرجع، ص 131.
22- نفس المرجع، ص 131.
23- نفس المرجع، ص 145.
24- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 67.
25- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 161.
26- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 70 – 71.
27- نفس المرجع، ص72.
28- والحق أنّ هذا التعبير مقتبس من اللغات الأوربية ونقل إلى العربية في عصرنا الحاضر ومقصودهم هو الاعتماد على الضوء المسلط على الشيء. (عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،، ص. 165)
29- نفس المرجع، ص 71.
30-نفس المرجع، ص118.
31- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 138.
32- نفس المرجع، ص 147.
33- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 71.
34- نفس المرجع، ص 169.
35- نفس المرجع، ص 71.
36- عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري، ع07، السنة الثالثة، جمادى الثانية، 1429هـ، جوان، 2008م، ص 15 – 16.
37- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 139.
38- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 165.
39- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص139.
40- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 72.
41- نفس المرجع، ص165.
42- نفس المرجع، ص74.
43- نفس المرجع، ص 72.

**المراجع:**

**(الكتب):**

1. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي (بيروت، لبنان)، ط3،1999.
2. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، طبعة إدارة أحياء التراث الإسلامي( قطر) .
3. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية(بيروت ، لبنان)، ط1، 1425هـ/2003م، ج1.
4. محمد أبو الرابط، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، دار وائل ( عمان)، ط1، 2005.
5. صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة (الجزائر )، ط 6، 2011.
6. محمد عبد الله بن التمين، اللحن اللغوي وأثاره في الفقه واللغة، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري (دبي )، ط2، 2012.
7. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة للفنون المطبعية ( الجزائر) ، 2007، ج1.

**(المجلات):**

8. عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري، ع07، السنة الثالثة، جمادى الثانية، 1429هـ، جوان، 2008م.